الخطوات التحضيرية لتقارير الاستدامة وضمانها

ملخص تنفيذي

مقدمة تعريفية موجهة للقطاع العام في جميع أنحاء العالم

المقدمة

يتعين على القطاع العام التحلي بروح القيادة والمبادرة من أجل إحراز تقدم في جدول أعمال الاستدامة على الصعيد العالمي، كما يجب أن تتمتع الحكومات وغيرها من هيئات القطاع العام بالقدرة على قياس نهجهم في التصدي لتحديات الاستدامة وإعداد التقارير بشأن هذا النهج. وينبغي لهم التحلي بالشفافية والخضوع للمساءلة بشأن التأثيرات طويلة الأمد للقرارات التي يقومون باتخاذها.

ومن ثمّ، نرى أن إعداد التقارير بشأن الاستدامة وضمانها داخل القطاع العام تكتسب زخمًا يومًا بعد يوم الأمر الذي يقتضي من القطاع العام أن يجعل من مفهوم التنمية المستدامة محورًا أساسيًا في النهج الذي يتبعه. وتقتضي العناية بالتنمية المستدامة التركيز على إعداد التقارير بشأن الأنشطة التي تتمتع بأكبر قدر من التأثير. وينبغي أن تتمتع عمليات الإفصاح التي يقوم بها القطاع العام بشأن الاستدامة بجودة عالية بحيث يمكن الاستفادة منها في صناعة القرارات. ومن الأهمية بمكان أن تخضع أيضًا لعمليات رقابية فعالة وتدابير تكفل ضمان جودتها للإسهام في تعزيز ثقة الجمهور.

يقدم الملخص التنفيذي هذا نظرة عامة على المقدمة التي تليه ونمهد فيها لموضوع إعداد تقارير الاستدامة وضمانها والموجه للقطاع العام في جميع أنحاء العالم والمقرر أن تنشره جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، ومبادرة تنمية الإنتوساي، والاتحاد الدولي للمحاسبين.
ويرتكز على مؤتمرين عالميين عُقدا في شهري أغسطس وسبتمبر من عام 2023 بمشاركة مختصين معنيين بكل من إعداد التقارير والرقابة في القطاع العام.

وانطلاقًا من النقاشات التي شهدتها هذه الاجتماعات، فإننا نسلط الضوء هنا على المقصود بإعداد تقارير الاستدامة وضمانها بالنسبة للقطاع العام، كما سنعرض بإيجاز المبادئ الرئيسة التي يتعين على الحكومات وغيرها من هيئات القطاع العام والأجهزة العليا الرقابة مراعاتها خلال هذه الرحلة.

إعداد تقارير الاستدامة من منظور القطاع العام

ما المقصود بإعداد تقارير الاستدامة بالنسبة للقطاع العام؟

رغم أن إعداد تقارير الاستدامة من المصطلحات الشائع استخدامها، فإنه يصعب تحديد تعريف واحد ومحدد له. ولكن لو أمعنا النظر قليلًا لوجدنا أنّ مفهوم "التنمية المستدامة" يمنحنا نقطة بداية يمكن الاستفادة منها في تعريفه، ويعد أفضل وصف معروف للتنمية المستدامة هو ما قدمته لجنة برونتلاند التابعة للأمم المتحدة، التي تصفها باعتبارها الهدف الرامي إلى:

> *"تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها."* **اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية - 1987**

يتيح لنا مفهوم التنمية المستدامة التأكيد على أنّ الاستدامة لا تقتصر فقط على الاعتبارات البيئية وإنما تشمل أيضًا التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الأنشطة البشرية.

وتعتمد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابعة للأمم المتحدة، والتي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على هذا المفهوم وتبني عليه من خلال "برنامج عمل لأجل الناس والكوكب والرخاء" (الأمم المتحدة، 2015). فحددت 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة:

> *"تحدد كل حكومة غاياتها الوطنية الخاصة بها مسترشدة بمستوى الطموح العالمي ولكن مع مراعاة الظروف الوطنية."*
> **الأمم المتحدة - 2015**

ومن الأهمية بمكان أن يكون لدى القطاع العام تعريفًا واسعًا لعملية إعداد تقارير الاستدامة. ويتعين أن يكون المحور الأساسي لعمليات إعداد تقارير الاستدامة في القطاع العام هو قياس الإسهامات والإجراءات الإيجابية والسلبية في مجال التنمية المستدامة وإعداد تقارير بشأن هذه الإسهامات والإجراءات. وفيما يلي تعريف عملية إعداد تقارير الاستدامة الذي تناولناه بالنقاش في مؤتمرنا:

> *"ممارسة إحدى المنظمات عند قيامها إعداد التقارير بشأن تأثيرها على التنمية المستدامة".*

وكما جاء في أحد تعليقات المؤتمر، ينبغي أن ينصب التركيز على وضع تعريف واسع النطاق للاستدامة يراعي أن *سياقات الدول تتنوع تنوعًا كبيرًا، كما أن مطلب الالتزام في إطار تعريف ضيق جدًا قد يكون أمرًا عسيرًا على التحقيق".*

علاوة على ذلك، هناك قطاع واسع من المنظمات والهيئات المختلفة والمتنوعة داخل القطاع العام لكل دولة، بما في ذلك الحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية والكيانات التابعة لها، مثل الوكالات واللجان ومجالس الإدارة.

وإلى جانب ذلك، تتضمن القطاعات الفرعية المنبثقة من القطاع العام، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، تتضمن هي الأخرى عددًا كبيرًا من المنظمات التي تختلف في أحجامها. ومن ثم، يتعين إعداد تقارير الاستدامة على نحو يتناسب مع حجم المنظمة ونطاقها شريطة أن تتمتع بقدر كاف من الشمولية يعبر عن احتياجات مختلف أصحاب المصلحة الذين يمثلون الصالح العام.

ما الأسباب التي تدعو القطاع العام إلى تولي عمليات إعداد تقارير الاستدامة؟

يعد العمل بما يصب في الصالح العام هو الغرض الأساسي للقطاع العام، إذ أن الكيانات العامة تتمتع بالمقدرة على إحداث تأثير إيجابي على الناس والكوكب، وسلط أحد المشاركين في المؤتمر الضوء على الدور الحيوي الذي يمارسه القطاع العام في تهيئة الظروف أمام التنمية المستدامة واتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تحقيق هذا الهدف. وتؤكد التوصية التي وردت في مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام الرامية إلى تعزيز عمليات إعداد تقارير الاستدامة التي يتكفل بها القطاع العام على:

> *"يلزم أن يتخذ القطاع العام إجراءات من أجل إحداث تغييرات واسعة النطاق في العالم حتى يمكن جني ثمار وفوائد التنمية المستدامة."*
> **مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2022**

بالنظر إلى هذه القواعد، فإنّ صناع السياسات وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجمهور، يحتاجون إلى معلومات تتيح لهم فهم تأثير القطاع على التنمية المستدامة. **ينبغي أن تسهم المعلومات الناتجة عن عملية إعداد تقارير الاستدامة وجودتها في إحراز تقدم في التنمية المستدامة.**

علاوة على ذلك، ثمّة أسباب مهمة أخرى وراء تشجيع القطاع العام على المشاركة في إعداد تقارير الاستدامة.

- **يمثل الإنفاق العام جزءًا رئيسًا من الاقتصاد العالمي:** تختلف النسبة التي يحتلها الإنفاق العام من إجمالي الناتج المحلي باختلاف الدول، إلا أن نسبته في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وصلت إلى نصف إجمالي الناتج المحلي (بمتوسط 46.3%) في عام 2021، وفيما يتجه القطاع الخاص إلى اعتماد عملية إعداد تقارير الاستدامة بشكل متزايد، فإن من شأن قيام القطاع العام بإعداد هذه التقارير أن يقدم فهمًا اقتصاديًا أفضل لتأثير الإنفاق العام على التنمية المستدامة.
- **الشفافية والمساءلة:** إذا أخذنا في الاعتبار حجم الإنفاق العام وتأثير القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة، نجد أن القدرة على مساءلة الحكومات والمنظمات أمرًا مهمًا بالنسبة للجمهور.
وبإمكان القطاع العام إظهار مدى تأثيره على التنمية المستدامة من خلال إعداد تقارير دقيقة عن الاستدامة، الأمر الذي يتيح لأصحاب المصلحة تحديد المجالات التي تشهد تقدمًا جيدًا والمشكلات التي تتطلب مزيدًا من الإجراءات والتدابير.
- **توفير المعلومات للأسواق الرأسمالية وشركاء التنمية:** تزداد حاجة المستثمرين في السندات السيادية، بالإضافة إلى الهيئات التي تمول مبادرات التنمية، إلى معلومات عن المخاطر والفرص المناخية والطبيعية التي تواجه الحكومات. ومن شأن تقارير الاستدامة أن تتيح للدول اجتذاب مستوى أفضل من الاستثمارات والتمويلات من المانحين، متى أمكن ذلك، حتى يتسنى لها وضع هذه الأهداف موضع التنفيذ.
- **دعم صناعة القرار الداخلي:** بالإضافة إلى الأسباب الواردة أعلاه والتي ركزت على الصعيد الخارجي، نجد أن المعلومات ذات الصلة بالاستدامة تتيح وضع سياسات وميزانيات واتخاذ قرارات أكثر استنارة من قبل العاملين في القطاع العام.
- **تعزيز ثقة الجمهور:** يُمكن أن تُعزز المعلومات المتعلقة بالاستدامة ثقة الجمهور في الحكومة وهيئات القطاع العام من خلال توفير مزيد من التفاصيل عن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف والنتائج القومية التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

مبادئ تقارير الاستدامة في القطاع العام

كشفت الاجتماعات عن حماس واهتمام بتقارير الاستدامة في القطاع العام. إلّا أنّه يصعب تحديد نهج واحد لإعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة للقطاع بأكمله، نظرًا لاختلاف أحجام هيئات القطاع العام وقدراتها وأنشطتها. أوضح المشاركون في هذه الاجتماعات أنّ ممارسات إعداد تقارير الاستدامة للقطاع العام تختلف إلى حدّ كبير حتى داخل حدود الدولة نفسها.

بصرف النظر عن الدور المحدد لهيئات القطاع العام، تشكل القيمة الاجتماعية الهمّ الأول لديها في جميع ما تقوم به من أنشطة وذلك لأنه في الأساس جميع هيئات القطاع العام منوط بها العمل أساسية بما يحقق الصالح العام بهدف تحقيق الحوكمة أو توفير الخدمات الأمر الذي يسفر عن تأثير يمس المجتمع والبيئة. بالإضافة إلى ذلك، تمارس الحكومات دورًا أساسيًا في تأسيس الحوكمة الرشيدة من خلال أطر تنظيمية وسياسية ومؤسسية يعمل من خلالها المجتمع بأسره. ومن ثم يتسع النطاق الذي يمكن إعداد تقارير الاستدامة بشأنه للقطاع العام اتساعًا كبيرًا. انطلاقًا من مناقشات الاجتماعات وجمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، ومبادرة تنمية الإنتوساي، والاتحاد الدولي للمحاسبين في هذه المنطقة، نُحدد أربعة مبادئ أساسية لإعداد تقارير الاستدامة للقطاع العام.

- التركيز على المناطق ذات التأثير الأكبر.
- المواءمة بين التقارير والإستراتيجيات الشاملة.
- العمل كمثال يحتذى به.
- تحديد إطار عمل مناسب.

التركيز على المناطق ذات التأثير الأكبر: في بداية انطلاق إعداد تقارير الاستدامة، من المستبعد عمليًا أن تتمكن الحكومات وهيئات القطاع العام الأخرى من إعداد تقارير عن جميع عناصر تأثيرها على التنمية المستدامة. بل، يتعين على الجميع مراجعة اختصاصه وعملياته بصورة ممنهجة وتحديد مجالات العمل التي تكون ذات تأثير كبير على التنمية المستدامة. وهو ما يُعرف باسم "تقييم الأهمية النسبية".

المواءمة بين التقارير والإستراتيجيات الشاملة: .على المستوى التنظيمي، إذا حددت هيئة تابعة للقطاع العام إستراتيجية للتنمية المستدامة، أو توسيع نطاق الاستدامة، ينبغي أن يكون هيكل التقارير متسقًا مع الأهداف المحددة في الإستراتيجية. حيثما أمكن، ينبغي أيضًا أن تكون تقارير الاستدامة للمنظمة متسقة مع النهج الشامل الذي اتخذته الحكومة الوطنية للتنمية المستدامة.

العمل كمثال يحتذى به: تفرض الحكومات ومؤسسات القطاع العام في العديد من الدول، بوصفها جهات تنظيمية، متطلبات إعداد تقارير الاستدامة بصورة متزايدة على مؤسسات القطاع الخاص، لا سيما الشركات الكبرى. على الرغم من أنه قد يكون هناك اختلافات في أساليب إعداد التقارير، فمن المهم أن يعتمد القطاع العام أفضل الممارسات من خلال تحقيق القدر نفسه من مستويات الشفافية عند إعداد تقارير الاستدامة مثلها في ذلك مثل الكيانات الأخرى. وتظهر على المدى الطويل أهمية تأسيس روابط واضحة بين الاستدامة والبيانات المالية.

تحديد إطار عمل مناسب: عند تحديد إطار عمل مناسب لإعداد تقارير الاستدامة، فإن ذلك يمنح الثقة في أن عمليات الإفصاح تُجرى وفقًا للمعايير المتفق عليها كما أنه يتيح إجراء الضمانات بسهولة أكبر. يُظهر تحليل اتحاد الدولي للمحاسبين "للحالة الراهنة" للإفصاح عن الاستدامة وضمانها معايير مماثلة للمعايير التي وضعتها مجموعة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ أو التزامات ضمان دعم مبادرة إعداد التقارير العالمية (الاتحاد الدولي للمحاسبين - 2023). وإلى جانب ذلك، يعتزم مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام نشر مشروع معايير في عام 2024 متعلق بالمناخ وموجه للقطاع العام والذي سيوفر من خلاله معايير بديلة لإعداد التقارير.

بصرف النظر عن الدور المحدد لهيئات القطاع العام، تشكل القيمة الاجتماعية الهمّ الأول لديها في جميع ما تقوم به من أنشطة وذلك لأنه في الأساس جميع هيئات القطاع العام منوط بها العمل أساسية بما يحقق الصالح العام بهدف تحقيق الحوكمة أو توفير الخدمات الأمر الذي يسفر عن تأثير يمس المجتمع والبيئة.

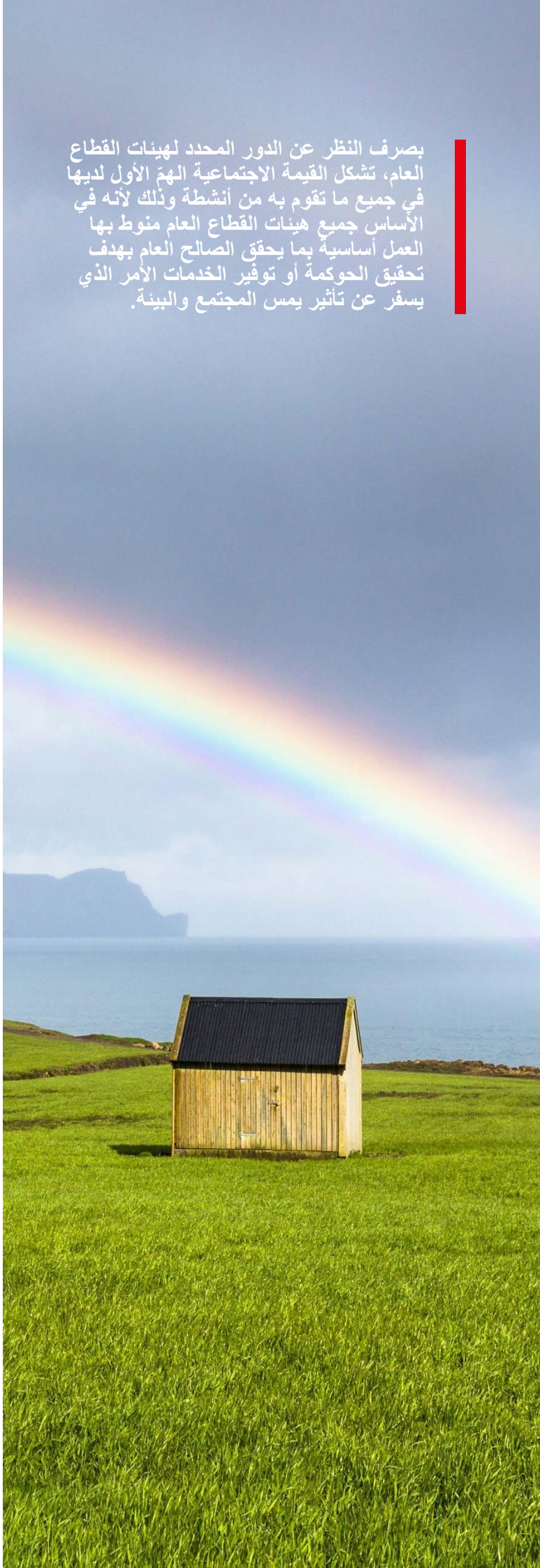

ضمان الاستدامة والقطاع العام

ما المقصود بضمان الاستدامة في القطاع العام؟

في ظل التطور الذي تشهده عمليات إعداد تقارير الاستدامة، سيصبح الضمان الخارجي والمستقل للتقارير أمرًا ضروريًا لبناء الثقة في المعلومات التي يجري الإفصاح عنها. ومن شأن الضمان الخارجي الذي توفره عمليات الرقابة الخاصة بالقطاع العام أن يمنح الثقة لمستخدمي المعلومات في مدى موثوقيتها ودقتها. نظرًا لأنّ تقارير الاستدامة لا تحظى بالقدر نفسه من الاعتماد والرسوخ الذي تحظى به التقارير المالية، فمن المهم اختيار النهج المناسب لتوفير الضمان، وسيتم استكشاف ذلك بمزيد من التفصيل أدناه.

القيمة التي أضافتها الأجهزة العليا للرقابة: الإشراف الخارجي المستقل على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة

تؤدي الأجهزة العليا للرقابة دورًا مهمًا للغاية في مساءلة القطاع العام والإنفاق العام على وجه الخصوص. وعلى المنوال نفسه، يعتقد المشاركون في الاجتماع أن الأجهزة العليا للرقابة تضطلع بدور ريادي في توفير إشراف خارجي ومستقل على إعداد التقارير المتعلقة بالاستدامة، مستفيدين في ذلك من خبراتهم التي اكتسبوها على نحو أوسع نطاقًا في توجيه العمليات الرقابية نحو تحقيق التنمية المستدامة. وفي النهاية، من شأن التقييمات المستقلة والموضوعية التي توفرها الأجهزة العليا للرقابة من خلال ضمان المعلومات المتعلقة بالاستدامة أن تدعم توجه القطاع العام نحو تحقيق التنمية المستدامة.

مبادئ ضمان الاستدامة في القطاع العام

أقر المشاركون في الاجتماع بأن الضمان الخارجي للمعلومات المتعلقة بالاستدامة في القطاع العام لا يزال في مرحلة مبكرة، وحددوا ثلاثة عناصر رئيسة للأجهزة العليا للرقابة وغيرها من موفري الضمانات الخارجية للنظر فيها عند وضع النهج الذي سيتم اتباعه في توفير هذا الضمان.

- تحديد النهج المناسب للمهام الرقابية
- توفير المستوى المناسب من الثقة أو الضمان
- دعم وضع أطر عمل للقطاع العام.

تحديد النهج المناسب للمهام الرقابية: تتولى الأجهزة العليا للرقابة إجراء ثلاث مهام رقابية أساسية: الرقابة المالية ورقابة الالتزام ورقابة الأداء. يوضح تصنيف مهام الأجهزة العليا للرقابة بهذه الطريقة الأهداف الرقابية. وبالمثل، يؤدي تحديد الغرض من الرقابة على المعلومات المتعلقة بالاستدامة إلى تحديد كيفية إجراء المهام الرقابية.

وحيث ينصب التركيز في المهام الرقابية على توفير ضمانات متعلقة بدقة المعلومات المفصح عنها، مثل الإبلاغ عن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فمن المرجح أن يلزم اتباع نهج مماثل في مهام الرقابة المالية. وعلى النقيض من ذلك، سيكون من الأنسب اتباع نهج مهام رقابة الأداء المستخدم في تقييم الجوانب الاقتصادية والكفاءة والفعالية لسياسة أو برنامج بعينه تابع لإحدى مؤسسات القطاع العام، وذلك من حيث بالتنمية المستدامة.

ويُمكن توسيع نطاق هذا النهج ليشمل تقييم التقدم الذي تحرزه الحكومات نحو تحقيق النتائج على الصعيد الوطني الشامل.

توفير المستوى المناسب من الثقة أو الضمان: من الضروري تمكين مستخدمي المعلومات المتعلقة بالاستدامة من التأكد من موثوقيتها وعلاقتها الوثيقة بعملية اتخاذ القرارات ويُمكن تحقيق ضمان المعلومات المتعلقة بالاستدامة بطريقتين رئيستن، هما: التواصل الذي يتيح صراحة رأيًا بشأن مستوى الضمان، أو صورة أخرى يمنح فيه المدققون المستخدمين الثقة المناسبة. ويتعين على المدققين الخارجيين الذين يختارون النهج الأنسب النظر في نوع المهمة الرقابية التي يتم إجراؤها، ومخاطر الوقوع في أخطاء جوهرية، والوقت والجهد اللازمين للحصول على الضمان.

بالنسبة إلى التعاملات التي تحظى بمستوى واضح من الضمان، فيُمكن أن يكون الضمان محدودًا أو معقولًا. ولأن تقارير الاستدامة ما زالت مجالًا ناشئًا في القطاعين العام والخاص، فإن العمليات الرقابية المتعلقة بهذه المعلومات تصنف هذه المعلومات بوجه عام باعتبارها ذات "ضمان محدود"، الأمر الذي يعطي مستوى ضمان سلبي (ضمان خلو المعلومات من أي خطأ جوهري).وعلى النقيض من ذلك، فإن نتائج الضمان الإيجابية التي تصنف المعلومات باعتبارها ذات "ضمان معقول"، تقدم مستوى أعلى بكثير من اليقين.

وعلى جانب آخر، في حالة ما إذا كانت هناك أوضاع لا يقدم فيها المدققون بيانًا ضمان صريحًا عن الموضوع، فبإمكانهم بدلًا من ذلك شرح *"كيفية وضع النتائج والمعايير والاستنتاجات على نحو متوازن ومنطقي، وسبب وصول مجموعات النتائج والمعايير إلى استنتاج عام معين"* (الإنتوساي 2022a)

دعم وضع أطر عمل للقطاع العام: في ظل تطور عمليات إعداد تقارير الاستدامة، تعد مشاركة الأجهزة العليا للرقابة في عملية وضع الأطر والمعايير أمرًا ضروريًا. تُكلّف بعض الأجهزة العليا للرقابة بوضع المعايير المحاسبية والرقابية للقطاع العام، بينما تحدد مؤسسات أخرى في بعض البلدان متطلبات إعداد التقارير.
ومن شأن مشاركة الجهاز الأعلى للرقابة أو قياداته في إنشاء أطر لإعداد تقارير الاستدامة أن تساعد على ضمان ارتكاز الإفصاحات على أطر إعداد تقارير واضحة تتيح توفير "الضمان".

ولتحقيق هذا الغرض، من المهم أن تستوعب الأجهزة العليا للرقابة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
ويمكن أن يتضمن هذا الأوساط الأكاديمية، وهيئات التنمية والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الإنتوساي)، ويُمكن أن تُسلط المشاركة الواسعة الضوء على الصعوبات والتحديات المحتملة التي قد تنشأ في الرقابة على المعلومات.
يمكن أيضًا أن يساعد تحديد المشاكل في مرحلة مبكرة في ضمان جمع البيانات الصحيحة وتصميم نظام إعداد التقارير بشكل جيد وبالتالي تكون نتائج الرقابة إيجابية وتعزز ثقة الجمهور.

إضافة المهنيون الماليون القيمة من خلال تقارير الاستدامة وضمان الجودة

كما أوضح الاتحاد الدولي للمحاسبين، تُعد مهنة المحاسبة الأفضل لقيادة تقارير الاستدامة وضمان الجودة (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2021). ويمكن للمهنيين العاملين في مجال المحاسبة المالية وإعداد التقارير والرقابة الداخلية والخارجية تطبيق خبرتهم في جدول الأعمال هذا. نظرًا لأنّ العديد من المنظمات في بداية جولاتها لتقارير الاستدامة، فهناك فرصة حقيقية للمهنيين في مجال التمويل والمحاسبة والرقابة لإثبات قيادتهم والنهوض بجدول الأعمال. وتعد معرفتهم وخبرتهم في عمليات إعداد التقارير والأنظمة والضوابط والامتثال التنظيمي والالتزام بالمعايير، وفي حالة المدققين والضمانات الداخلية والخارجية، أمر ضروري في إعداد وتضمين تقارير الاستدامة وضمان الجودة في القطاع العام.

يجب أن يكون الهدف من تقارير الاستدامة وضمان الجودة في القطاع العام هو تعزيز التقدم نحو التنمية المستدامة. وفي نهاية المطاف، يجب أن توفر إفصاحات تقارير الاستدامة معلومات مفيدة يمكن أن تشكل أساسًا لاتخاذ القرار، وقد حان الوقت للمهنيين الماليين ومهنيي الرقابة في القطاع العام أن يتولوا زمام المبادرة في إعداد تقارير الاستدامة وضمان جودة جدول الأعمال.

دعم تقارير الاستدامة وضمان الجودة

سيمثل تضمين عمليات إعداد تقارير الاستدامة تحديًا جديدًا لكثير من منظمات القطاع العام وسيتطلب ذلك من المهنيين الماليين الاعتماد على مهاراتهم الحالية والعمل مع الخبراء في مجالات أخرى. سيتعين أيضًا تكييف النظم والعمليات القائمة للحصول على أنواع جديدة من المعلومات ذات الصلة.

وعلى نحو مماثل، سيشمل توفير ضمان تقارير الاستدامة مهنيي الرقابة في مراجعة هذه الأنواع الجديدة من المعلومات وتقييمها، ومن الأهمية بمكان تطوير المهارات الحالية لتوفير نماذج مناسبة من الضمان أو الثقة في معلومات الاستدامة لبناء ثقة الجمهور.

تلتزم جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين والاتحاد الدولي للمحاسبين ومبادرة تنمية الإنتوساي بدعم كل من هيئات القطاع العام، لمساعدتهم على تقديم تقارير عن تأثيراتهم على التنمية المستدامة والأجهزة العليا للرقابة بشكل فعال تأكيدًا منها على معلومات الاستدامة.

ومن أجل ضمان الاستدامة، طورت مبادرة تنمية الإنتوساي موارد للرقابة على أهداف التنمية المستدامة (الإنتوساي 2022b)، بما في ذلك نموذج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الخاص بمبادرة تنمية الإنتوساي، الذي يحتوي على دليل توجيهي عملي للأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الإنتوساي 2022c). خصص الاتحاد الدولي للمحاسبين في مختلف القطاعات موارد حول معايير الاستدامة (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2021) وتأكيدات بشأن المهنة الأوسع، نطاقًا ونشرت جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين مؤخرًا تقريرًا عن التحديات التي تواجهها حاليًا في تلبية الطلبات المتزايدة بشكل سريع لضمان الاستدامة (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين 2023).

من الأهمية أيضًا بمكان العمل من أجل إيجاد قوة عاملة مهنية في مجالي التمويل والرقابة في هيئات القطاع العام والأجهزة العليا للرقابة في بناء المصداقية والثقة والموثوقية. تلخص جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين والدليل العالمي للإعداد المهني الخاص بالاتحاد الدولي للمحاسبين في تمويل القطاع العام الفوائد والمسار نحو الإعداد المهني وتُدرج أمثلة من الأجهزة العليا للرقابة وهيئات القطاع العام (جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين والاتحاد الدولي للمحاسبين 2022).

أخيرًا، من المهم الأخذ في الاعتبار وجهات نظر العاملين في هيئات القطاع العام والأجهزة العليا للرقابة عند وضع المعايير وإطارات العمل. يُجري المجلس الدولي لمعايير الرقابة والتأكيد حاليًا تشاورًا بشأن مسودة عرض لمعيار دولي جديد لضمان الاستدامة (المعيار دولي جديد لضمان الاستدامة 5000) (المجلس الدولي لمعايير الرقابة والتأكيد 2023).
من المتوقع أن يصدر كلًا من مجلس معايير الاستدامة العالمية (مبادرة التقرير العالمية 2023) ومجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2023) مسودة للمعايير المتعلقة بتغير المناخ. ومن الضروري التأكيد على تضمن جميع هذه المعايير مجموعة واسعة من الاعتبارات المتعلقة بالقطاع العام، ونشجع الحكومات وهيئات القطاع العام والأجهزة العليا للرقابة على المشاركة في هذه المشاورات.

نبذة عن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين

نحن جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، وهي هيئة محاسبة مهنية مُعترف بها عالميًا، توفر الكفاءات وتقدم المعايير في مجال المحاسبة في مختلف أنحاء العالم.

تأسست هذه الجمعية في عام 1904 بهدف توسيع نطاق الوصول إلى مهنة المحاسبة، وقد دافعنا لفترة طويلة عن الشمولية، ونفخر اليوم بدعمنا لمجتمع متنوع يضم أكثر من 247.000 عضوًا و526.000 عضوًا من الأعضاء المُقبلين في 181 دولة.

تحظى كفاءاتنا الاستشرافية وتعليمنا المستمر وأفكارنا باحترام وتقدير أصحاب العمل في جميع القطاعات، تلك الكفاءات المزودة بأفراد ذات خبرة تجارية ومالية وتتمتع بحكم أخلاقي لإنشاء القيمة المستدامة وحمايتها وتقريرها والتي تقدمها المنظمات والاقتصادات.

تتمثل رؤيتنا، التي تسترشد بهدفنا وقيمنا، في تطوير مهنة المحاسبة التي يحتاج إليها العالم. إننا نعمل على تعزيز وتطوير مهنة تحمل في طياتها مستقبلًا مستدامًا للجميع، وذلك من خلال إقامة شراكات مع صناع السياسات، والجهات المسؤولة عن وضع المعايير، والجهات المانحة، والمعلمين والهيئات المحاسبية،

لمعرفة المزيد، يُرجى الاطلاع على الرابط التالي **accaglobal.com**

نبذة عن مبادرة تنمية الإنتوساي

مبادرة تنمية الإنتوساي هي هيئة تنفيذية مستقلة غير ربحية، وتتمثل مهماتها في تقديم الدعم للأجهزة العليا للرقابة في الدول النامية لتعزيز أدائها وقدراتها بطريقة مستدامة، ويستند العمل الذي تقوم به مبادرة تنمية الإنتوساي إلى الاحتياجات والتحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة، ويركز الدعم المُقدّم على نهج مستدام قائم على الاحتياجات، وتسعى مبادرة تنمية الإنتوساي إلى تمكين الأجهزة العليا للرقابة بتعزيز مراعاة الاعتبارات الجنسانية وتعاون الأقران باعتبارها عناصر أساسية لتنمية القدرات على المدى البعيد، وتعمل مبادرة تنمية الإنتوساي مع 196 جهازًا أعلى للرقابة في مختلف أنحاء العالم بوصفها إحدى هيئات الإنتوساي.

يوجد في كل دولة جهاز أعلى للرقابة مُكلَّف بالرقابة على الأموال العامة بهدف التأكد من أنها مؤسسة فعّالة وخاضعة للمساءلة وشاملة. تؤمن مبادرة تنمية الإنتوساي بأنّ مساهمتها في دعم الأجهزة العليا للرقابة يمكنها أن تحدث فرقًا في حياة المواطنين لعدة أسباب.
أولًا، تعد المهام الرقابية الحكومية عناصر رئيسة للإدارة المالية العامة الفعّالة والحوكمة الرشيدة. ثانيًا، تساهم الأجهزة العليا للرقابة في جودة المشاركة الحكومية وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال عملها. أخيرًا، تعد الأجهزة العليا للرقابة من الجهات المعنية الرئيسية التي تدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

www.idi.no/

نبذة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين

يعد الاتحاد الدولي للمحاسبين منظمة عالمية لمهنة المحاسبة متخصصة في خدمة المصلحة العامة بتعزيز المهنة والمساهمة في تطوير اقتصادات دولية قوية، ويتألف الاتحاد الدولي للمحاسبين من 180 عضوًا وشريكًا في أكثر من 135 ولاية قضائية، يمثلون ملايين من المحاسبين المهنيين في الممارسة العامة والتعليم والخدمة الحكومية والصناعة والتجارة.

www.ifac.org/

المراجع

جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين والاتحاد الدولي للمحاسبين (2022)، *الدليل العالمي للإعداد المهني في تمويل القطاع العام*. يمكنك تنزيله من الرابط <https://www.accaglobal.com/gb/en/professional-insights/global-profession/public-sector-professionalisation.html>، جرى زيارته في 27 سبتمبر 2023.

جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (2023)، *ضمان الاستدامة – الارتقاء إلى مستوى التحدي*. يمكنك تنزيله من الرابط <https://www.accaglobal.com/gb/en/professional-insights/global-profession/sustainability-assurance-rising-to-challenge.html>، جرى زيارته في 27 سبتمبر 2023.

المبادرة العالمية للتقارير (2023)، "مشروع معيار (معايير) التغير المناخي" [مقالة منشورة على موقع إلكتروني] <https://www.globalreporting.org/standards/standards-development/project-for-climate-change-standard-s/> جرى زيارته في 27 سبتمبر 2023.

المجلس الدولي لمعايير التدقيق والضمان (التاريخ غير متاح)، "فهم المعيار الدولي لضمان الاستدامة 5000" [مقالة منشورة على موقع إلكتروني] <https://www.iaasb.org/focus-areas/understanding-international-standard-sustainability-assurance-5000>، جرى زيارته في تاريخ 27 سبتمبر 2023.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2021)، *محاسبون محترفون يقودون مسيرة إعداد تقارير الاستدامة وضمانها* [مقالة منشورة على موقع إلكتروني] <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy/discussion/professional-accountants-leading-reporting-and-assurance-sustainability> جرى زيارته في 27 سبتمبر 2023.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2022)، "معايير الاستدامة" [مصادر إلكترونية] <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy>، جرى زيارته في تاريخ 27 سبتمبر 2023.

الاتحاد الدولي للمحاسبين (2023)، *الوضع الراهن: الإفصاح عن الاستدامة وضمانها 2019-2021، الاتجاهات والتحليل* بالإمكان تنزيله من الرابط <https://www.ifac.org/knowledge-gateway/contributing-global-economy/publications/state-play-sustainability-disclosure-assurance-2019-2021-trends-analysis>، جرى زيارته في تاريخ سبتمبر 2023.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2023)، "متصفح معايير الاستدامة للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية" [البوابة الإلكترونية] <https://www.ifrs.org/issued-standards/ifrs-sustainability-standards-navigator/?language=en&year=2023&issue-type=all&pdf-collection>، جرى زيارته في 28 سبتمبر 2023.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (2022a)، *معيار الإيساي 100 . المبادئ الأساسية للرقابة على القطاع العام*، [الفقرة 32] <https://www.issai.org/pronouncements/issai-100-fundamental-principles-of-public-sector-auditing/>، جرى زيارته في تاريخ 26 سبتمبر 2023.

الإنتوساي (2022b)، "رقابة أهداف التنمية المستدامة" [مقالة منشورة على موقع إلكتروني] <https:// www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-sdgs>، جرى زيارته في تاريخ 27 سبتمبر 2023.

الإنتوساي (2022c)، "نموذج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة لمباردة تنمية الإنتوساي" [مقالة منشورة على موقع إلكتروني]،

<https://www.idi.no/work-streams/relevant-sais/auditing-audit-sdgs-implementation/isam/sdgs/>، جرى زيارته في تاريخ 27 سبتمبر 2023.

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (2022) *ورقة استشارية، تطوير تقارير الاستدامة في القطاع العام*. صدر في تاريخ 9 مايو. بإمكانك تنزيله من الرابط <https://www.ipsasb.org/publications/consultation-paper-advancing-public-sector-sustainability-reporting>، جرى زيارته في تاريخ 26 سبتمبر 2023.

مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (2023)، "يبدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بتطوير معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ للقطاع العام" [مقالة منشورة على موقع إلكتروني]، في تاريخ 14 يونيو <https://www.ipsasb.org/news-events/2023-06/ipsasb-begins-development-climate-related-disclosures-standard-public-sector>، جرى زيارته في تاريخ 27 سبتمبر 2023.

الأمم المتحدة (التاريخ غير متاح)، "الأهداف 17" [مقالة منشورة على موقع إلكتروني] <https://sdgs.un.org/goals>، جرى زيارته في تاريخ 27 سبتمبر 2023.

الأمم المتحدة (2015)، *تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. بإمكانك تنزيله من الرابط <https://sdgs.un.org/2030agenda>، جرى زيارته في تاريخ26 سبتمبر 2023

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ("لجنة برونتلاند")(1987)، *مستقبلنا المشترك*. بإمكانك تنزيله من الرابط <https://www.un.org/en/academic-impact/sustainability>، جرى زيارته في تاريخ 26 سبتمبر 2023.